

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

بإعلان

الأستاذة سامية احمد محمد

وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

أمام المجلس الوطني

مايو ٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

والسلام على نبي الهدي محمد بن عبد الله.  
بسم الله نبداً وعليه نتوكل وبه نستعين

## **الأخ رئيس المجلس الوطني.. الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس..**

أحييكم تحية طيبة من عند الله مباركة بإذنه، وبعد...

يسرني ان أقف أمامكم اليوم مخاطبة جمعكم الكريم  
مستعرضة الملامح الأساسية لكسب إنجازنا خلال العام  
المنصرم مقروءة مع ابرز ملامح رؤانا المستقبلية في  
خطة العام ٢٠٠٦م وفقاً للمستجدات الدستورية  
والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باتفاقية  
السلام .. وبما أن مجالات ولاية الوزارة محورها  
الإنسان وتتحاز لرعايته ونمائه، وتحقيق تكيفه  
واندماجه الاجتماعي، وتفاعله السوي في كافة صور  
الحياة الاجتماعية سعياً وراء تحريره من الضغوط

والمشكلات الاجتماعية التي تحد من قدراته في كافة  
الميادين.

وهذا يقتضي بالضرورة التنسيق وفق المسؤولية  
الاتحادية مع الشركاء في المجالات التنسيقية في كافة  
المستويات فضلاً عن المشاركة في اجتماعات اللجان  
المتخصصة الفنية والوزارية بمجلس الوزراء  
والمجلس الاستشاري للوزير ابتكرت الوزارة عدداً من  
المجالس والآليات التنسيقية من بينها مجلس تنمية  
المجتمع الذي يضم في عضويته وزراء الشؤون  
الاجتماعية بالولايات والجهات ذات الصلة، وتوقيع  
بروتوكولات تعاون مع بعض الوزارات والمؤسسات  
التعليمية بهدف التنسيق في مجال تحسين المؤشرات  
الاجتماعية. بالإضافة إلى الجهود المشتركة على  
المستوي الوزاري مع وزارة الصحة الاتحادية في  
شان خفض وفيات الأمهات والأطفال ومكافحة نقص  
المناعة المكتسب والملاريا والدرن ورفع كفاءة التوعية  
الصحية المجتمعية.. كما يتواصل الحوار مع وزارة  
التعاون الدولي بشأن تنسيق المعونة الدولية ومجموعة

الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني فيما يلي  
انفاذ الأهداف التنموية للألفية.

ونسعى لتحقيق المساهمة في إرساء بنية مجتمعية  
تحقق الوئام والتكافل وتنهض بمهام التنمية سعياً لإقامة  
مجتمع الكفاية والعدل والمعرفة من خلال تزكية  
المجتمع وتعزيز تكافله وحمايته وتقوية نسيجه  
الاجتماعي وترقية خصائص أهله وضمان مشاركتهم  
الفاعلة في مناحي الحياة كافة.

وفي إطار تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية  
وتتسيق الجهود بشأن الحزمة الاجتماعية وإدراج  
السياسات والبرامج الاجتماعية في البرنامج متوسط  
المدى (٢٠٠٦-٢٠٠٨) وموازنة عام ٢٠٠٦ جاءت  
مبادرتنا مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني حيث تم  
الاتفاق على السياسات الكافية والقطاعية والأهداف  
العامة وخرجنا بعدد من البرامج المشتركة داعمة في  
مجالات مكافحة الفقر ومناصرة الفقراء والدعم  
الاجتماعي والتنمية الاجتماعية وعدد من المشروعات  
المقدرة في مجالات تمكين المرأة ونماء الطفل والتأهيل

والتوعية المجتمعية في عام ٢٠٠٦م تتفد على  
المستوي الاتحادي والولائي.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

ومن خلال ما تقدم يأتي كسب إنجازات الوزارة  
في الآتي:

**في مجال السكان والتنمية الاجتماعية:**

متابعة انفاذ السياسة القومية للسكان وما تبعها من  
أنشطة تكميلية وتنسيقية وترويجية في مجال إنزال  
السياسة للقواعد وذلك عبر العديد من الاتصالات  
واللقاءات وعقد الورش والمنتديات واجتماعات اللجان  
القطاعية وبرامج تدريبية للمشاركة الفاعلة في انفاذ  
السياسة.

إكمال تكوين أربعة عشر من المجالس الولائية في  
الشمال والجنوب وتمكينها من أداء عملها بالصورة  
المثلى، وهناك جهداً كبيراً مبذولاً حالياً من أجل رفع  
فاعلية هذه المجالس حتى تكون موازية للأمانة العامة  
للمجلس القومي للسكان في أداء الوظائف والمهام  
الموكلة إليها.

التوسع في التدريب المحلي والإقليمي والدولي وتوجيه معظم مشاريع المجلس التدريبية للولايات وفي ذلك تم عقد برنامجين تدريبيين كان أحدهما موجهاً بالكامل لأمناء المجالس الولائية، وضم الثاني عدداً من أعضاء مجالس الولايات.

### **أخي الرئيس والأخوات والأخوة الأعضاء ...**

أما في مجال المرأة وضعت المسودة الأولى للسياسة القومية لتمكين المرأة، وما دار حولها من حوار عبر أربعة عشر ورشة ولائية وستة سمنارات نوعية لبلورة الإجماع القومي وتستمر السمنارات النوعية والولائية لإكمال الرؤى في إطار السودان الموحد شمال وجنوب ومن ثم عرضها على المؤتمر القومي بمشاركة كافة المستويات الولائية والقطاعية والأحزاب والمنظمات حتى نصل للإجماع الوطني حولها. وفي إطار تحسين المؤشرات التنموية جاري الإعداد للاستراتيجية الوطنية لخفض وفيات الأمهات والأطفال بالتنسيق مع جهات الاختصاص بجانب استكمال الإطار المؤسسي لإدارات المرأة بالولايات ... ويتم الإشراف على منظمات المجتمع المدني

والتسيق والشراكة في المشروعات وبرامج التوعية المجتمعية وبرامج الأسرة ومكافحة العادات الضارة. ولتمكين المرأة وإدماجها في التنمية فقد تم انشاء عدد من المراكز في مجال حقوق الانسان للمرأة ومركز السلام والتنمية وإنشاء المركز الاستراتيجي للتأهيل المجتمعي، ورسالته بناء قدرات القيادات والمجموعات وتطوير المؤسسات حتى تتمكن من أداء الدور الإيجابي في تنمية ورعاية وحماية المجتمع السوداني.

كما تم وضع رؤية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء كليات المجتمع في إطار الاستفادة من الجامعات الولائية في تدريب وتأهيل المرأة في مجالات محو الأمية والتوعية ورفع القدرات الاقتصادية وتم التأسيس والافتتاح في معظم ولايات السودان. كما قامت الوزارة مع ديوان الزكاة ومنظمات المجتمع المدني والولايات بالمواصلة في إنشاء وتأهيل مراكز تنمية المرأة التي بدأت العام ٢٠٠٣م وفاقته الثلاثون مركزاً.

في التمكين الاقتصادي وتخفيف الفقر عن المرأة خطت الوزارة لسياسات تمويلية ائتمانية بالشراكة مع

منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل بتكوين محافظ لتمويل مشروعات المرأة وفروع ونوافذ بنكية متخصصة في مشروعات المرأة. كما قامت الوزارة بوضع خطة مؤتمر أوسلو للمرأة في الشمال والجنوب بتحديد أولويات واحتياجات المرأة في كل المجالات وقدمت لمؤتمر المانحين.

## **الأخ الرئيس ..**

### **الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

### **أما في مجال الطفولة:**

ففي إطار انفاذ السياسات القومية لرعاية الأطفال ونمائهم شهد العام ٢٠٠٥م العديد من الأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية وأهمها:

- استضافة اجتماع اللجنة التنفيذية الاستشارية للطفولة العربية بالخرطوم بمشاركة (١٥) دولة عربية.
- مشاركة الأطفال في المهرجانات والمؤتمرات الإقليمية في كل من تركيا، الأردن، بريطانيا، الإمارات و مصر.
- المشاركة في الاجتماع الإقليمي التشاوري بشأن دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال.



• نظمت ورشة تدريبية لأمناء مجالس الطفولة بالولايات في مجال مناهضة العنف ضد الأطفال شاركت فيه (١٨) ولاية.

• ومن القضايا العالمية التي شغلت اهتمامنا قضية أطفال الشوارع حيث تشير البيانات إلى أن عدد الأطفال المشردين بالسودان بلغ (٣٧,٠٠٠) مشرداً منها (٣٤,٠٠٠) طفلاً مشرداً تشرداً جزئياً، وقد اتخذت الوزارة عدة تدابير بإعداد موجهات السياسة القومية لمعالجة ظاهرة تشرد الأطفال في السودان وإنزالها للولايات لتأهيل الأطفال تأهيلاً نفسياً واجتماعياً وتعليمياً ومهنياً عبر مراكز قومية أنشئت لهذا الغرض في كل من الخرطوم وكوستي والجنينة بتكلفة قدرها أربعة مليون دولار بجانب السعي بالبحث عن أسر الأطفال ودراسة أحوالها وتأهيلها وتمليكها وسائل إنتاج وتوفير أوضاع المعيشية والاجتماعية ثم يأتي برنامج جمع شمل الطفل بأسرته وفي هذا تم توقيع بروتوكولات مع الزكاة واتحاد الصناعات الصغيرة للمساهمة في برنامج تأهيل الأطفال المشردين.

- كما قام مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بابتكار مشروعات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لليافعين كخطوة لإدماجهم في المجتمع.
- وأبرمت اتفاقية مع المجلس العربي للطفولة لتأهيل أطفال الشوارع.
- ثم عقدت اتفاقية مع اليونيسيف في إطار إنفاذ الخطة للعام ٢٠٠٦م ، وأخرى لتأهيل أطفال الهجن العائدين من دولة الإمارات، بجانب اتفاق مع جمعية قطر الخيرية في هذا الشأن.
- في إطار إنفاذ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الإفريقي سعت الوزارة مع جهات الاختصاص لزيادة نسبة الحاصلين على الوثائق الثبوتية خاصة شهادة الميلاد.

**الأخ الرئيس ..**

### **الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

في مجال التصدي للبطالة والحد من الفقر تم إنفاذ استراتيجية معالجة البطالة في أوساط الخريجين في مساراتها الأربعة تم:

دمج السياسات المقترحة في خطة الدولة وأعلن عام ٢٠٠٥ عاماً للخريج كما تمت المصادقة على ثلاثة عشر ألف وظيفة جديدة للخريجين في مداخل الخدمة للعام ٢٠٠٥ وسبعة عشرة ألف وظيفة في العام ٢٠٠٦. كما تم إنشاء مركز للتدريب التحويلي لتوفير احتياجات سوق العمل لتشغيل الخريجين في المجالات المختلفة.

شهد العام ٢٠٠٣م اعتماد قيام أول محافظة للتنمية الاجتماعية (محافظة تمويل مشروعات الخريجين) وبدأت المحافظة بمشاركة تسعة بنوك ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ومُنح أول تمويل في يناير ٢٠٠٥م من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كرائد للمحافظة وحتى الآن تم تمويل (٨٠٤) مشروعاً استوعبت (٤٠٤٦) خريجاً بتمويل قدره (٢,٦٢٠,٩٨٤,٩٥٦) دينار.

وتم إنفاذ مشروع محو الأمية والإرشاد الاجتماعي كمشروع قومي قمنا من خلاله بتدريب عدد (٣١٠٩) خريج يباشرون العمل من خلال (١٤٠٩) فصلاً.

كما تمت شراكة مع القطاع العام ومع وزارتي الصناعة والعلوم والتكنولوجيا وتوقيع مذكرات تفاهم مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فتحت الفرصة واسعة لتشغيل الخريجين.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

**مجال التنمية الاجتماعية والتصدي للفقير:**

أما في مجال تمويل التنمية الاجتماعية ساهمت الوزارة في تمويل التنمية الاجتماعية والتصدي للفقير من خلال ديوان الزكاة ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

**أولاً: ديوان الزكاة:**

شهد الديوان تطوراً في البنية المؤسسية والتشريعية إذ بلغ إجمالي الجباية للعام ٢٠٠٥م مبلغ (٢٧,١٣٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (سبعة وعشرون مليار ومائة خمسة وثلاثون مليون دينار) حيث بلغت نسبة التحصيل (٣٥,٧%) من الوعاء الكلي للزكاة بنسبة زيادة ١٢,٤% من جباية العام ٢٠٠٤م وبلغ الصرف الفعلي الكلي لعام ٢٠٠٥م فقط (٢٤,٩١١,٠٠٠,٠٠٠)

دينار (أربعة وعشرون مليار وتسعمائة وأحدى عشر مليون دينار) بنسبة زيادة (١٢,٧%) عن العام ٢٠٠٤م وبلغ عدد الأسر المستفيدة من الصرف (مليون وثمانمائة وواحد ألف وستمائة أربعة وتسعون) أسرة. كان نصيب مصرف الفقراء والمساكين من إجمالي الصرف الكلي مبلغ (١٥,٤٦٤,٦٠٠) دينار (خمسة عشر مليون وأربعمائة أربعة وستون ألف وستمائة دينار) بنسبة ٦٢,١% من الصرف الكلي بزيادة ١٥,١% من العام ٢٠٠٤م.

وقدم ديوان الزكاة التنمية في مجالات الصحة والتعليم والمياه وتمويل المناشط المدرة للدخل حيث غطت حوالي ٣٣% من عدد السكان. كان أهم المشروعات في العام ٢٠٠٥م مشروع تعظيم شعيرة الزكاة بولاية البحر الأحمر وكسلا بواقع مليار دينار لكل ولاية. أما المشروعات الصحية مبلغ ٢,٢ مليار دينار حيث دعم مكتب العلاج الموحد عدد (٤٧,٠٠٠) مريضاً فقيراً منهم (٣٠,٠٠٠) مريضاً من الولايات في مجالات القلب والكلى والذرة والعمليات الكبيرة والأدوية بالداخل بمبلغ (٦٤١) مليون دينار ودعم

العلاج بالخارج لعدد (٣١٢) مريضاً بتكلفة (٣٥٦,٧٣٥) دولار والتأمين الصحي لعدد (٧٥,٢٤٢) أسرة بمبلغ (٨٣٤) مليون دينار ودعم المؤسسات والمستشفيات بالأجهزة والمعدات خاصة الطرفية منها بمعامل فحص الإيدز. كما ساهم الديوان في توفير غرف التوليد لمشروعات الأمومة الآمنة في القرى النائية وقدم الديوان وسائل إنتاج لعدد (٣٤٥,٨٠٠) أسرة بتكلفة (٤٦٧٨) مليون دينار وساهم في التعليم لعدد (٧٠,٢٠٢) طالب وطالبة بمبلغ (١٥٣,٣) مليون دينار شملت كفالة طالب علم والزي المدرسي والمستلزمات المدرسية والصرف على الطلاب الجامعيين بمبلغ (٤٥٧,٢) مليون دينار لعدد (٨٦,٨٧٠) طالباً وطالبة.

وفي إطار الاحتفال باليوم القومي لليتيم في المركز والولايات هذا العام نفذ مشروع دعم أسر الأيتام وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً بمبلغ ٣,٦ مليار دينار تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

وتتم دعم الولايات الجنوبية بمبلغ (٢,٠٢٥,٣٩٥,١٦٧) (اثنين مليار وخمسة وعشرون

مليون وثلاثمائة خمسة وتسعون ألف ومائة سبعة وستين دينار) منها (٣١٦,٦٩٥,١٦٧) دينار (فقط ثلاثمائة وستة عشر مليون وستمائة خمسة وتسعين ألف ومائة سبعة وستون ألف دينار) دعماً مركزياً.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

إن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذي توجه الوزارة سياساتها عبره لتمويل التنمية الاجتماعية أكمل بنهاية عام ٢٠٠٥م الخطة الثلاثية التي بدأت في العام ٢٠٠٣م .

وبحمد الله فقد أدى جهد الخطة لتحول كبير في أعمال المصرف مما مكنه من ان يصبح في ريادة المصارف السودانية بجانب اكتساب المقدرة في تحقيق أهدافه المرسومة والتي تأتي خلاصتها في دعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر ومساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع ويمكن ان نجمله في الآتي:

١. ارتفع رأس مال المصرف من (٢,٧) مليار دينار في ٢٠٠٢م إلى (٤,٨) مليار دينار في العام ٢٠٠٥م

بنسبة نمو قدرها (٧٨%)... كما ارتفعت حقوق الملكية من (١,٩) مليار دينار في ٢٠٠٢م إلى (٥,٧) مليار دينار في العام ٢٠٠٥م بنسبة قدرها (٢٠٠%) مما عكس الإضافة الحقيقية لنتائج أعمال المصرف.

٢. زادت الودائع من (٦,١) مليار دينار في العام ٢٠٠٢م إلى (١٥,٦) مليار دينار في العام ٢٠٠٥م. وقد كان نتاج زيادة الموارد المتاحة من فوائض حقوق الملكية والودائع (الثابتة) بما فيها الوقفية ان ارتفع حجم التمويل من (٥,٢) مليار دينار في العام ٢٠٠٢م إلى (١٣,٤) مليار دينار في العام ٢٠٠٥م علماً بان سياسة المصرف في توظيف ما لا يقل عن (٧٠%) من هذه الموارد لتمويل التنمية الاجتماعية.

٣. انتهج المصرف في التمويل الاجتماعي نهجين:

الأول: التمويل لدعم الشرائح بالتنسيق مع الولايات، كما يقوم المصرف بتمويل التنمية ومشروعات البنية الأساسية في الولايات في مجالات: الزراعة، الري، الطرق، المدارس، والمستشفيات وغيرها ونوجزها في الآتي للعام ٢٠٠٥م:



- مشاريع البنية التحتية والخدمات بولاية سنار بحجم تمويل فاق (١,٧) مليار دينار.
- مشروع أبو حمرة الزراعي والذي استهدف أكثر من (١٧) ألف أسرة متأثرة بالنزاعات في دارفور بتكلفة (٣٠٠) مليون دينار.
- مشروع أم بياضة الزراعي الذي يهدف إلى استقرار أكثر من (١٠) ألف أسرة بتهيئة المناخ الملائم لعودة النازحين إلى قراهم وتوفير سبل الاستقرار بتكلفة قدرها (٢٢١) مليون دينار. وجرى الآن التنفيذ لمشروعات تمويلية تم رصد التمويل لها في أبو حبل وجبل مرة وطوكر والقاش. بجانب مشروعات تمويلية قومية أخرى في شمال دارفور وغرب دارفور والنيل الأزرق وسنار، بحجم تمويل يفوق الـ(٢,٣) مليار دينار.

**الثاني:** مشروع محاربة الفقر ودعم الشرائح الضعيفة بالتنسيق مع الولايات.

٤. واصل المصرف وبالتنسيق مع الاتحادات والمنظمات العاملة في مجال تنمية المرأة في دعم قطاع المرأة وقد حظي هذا القطاع بما لا يقل عن

(٣٥%) من حجم التمويل المستغل في كل الولايات عبر محافظة التمويل الدوار ومشاريع المجموعات النسوية ومراكز تنمية قدرات المرأة وزراعة الجباريك في ولايات دارفور الكبرى ضمن مشروع العودة إلى الديار.. وغيرها من المشاريع الموجهة لقطاع المرأة.

٥. في المجال الزراعي فقد حظي تمويل كبير خلال العام ٢٠٠٥م فاق الـ (٢,٩) مليار دينار. حيث قام المصرف وبالتنسيق مع إدارة القطاع المطري وشئون الولايات بتقديم التمويل لصغار المزارعين بالقطاع المطري في ولايات السودان المختلفة لعدد (١٤٨٥) مزارعاً طبق فيها المصرف الضمانات غير التقليدية معتمداً فيها على شيوخ القبائل وتجاوزت نسبة السداد الـ (٩٠%).

كما قام المصرف بتمويل (٨٠) جمعية تعاونية من جمعيات الاتحاد النوعي لمنتجي الصمغ العربي في خمس ولايات ووفر هذا التمويل فرص الكسب لعدد (٣,٥٠٠) أسرة بحجم تمويل قدره (٤٠) مليون دينار ونسبة السداد مع بداية الحصاد فاقت الـ (٩٠%).

في إطار مشروع الكفالة يتحمل المصرف صرف الكفالة لعدد (١٢٠) ألف طالب وطالبة ويتحمل أيضاً الصرف الإداري ويعمل في إطار المحافظ التمويلية للمرأة وتشغيل الخريجين.

قام المصرف في العام ٢٠٠٥م بتمويل أنشطة القطاع الخاص والأفراد بالولايات الجنوبية والذي بدأ في مرحلته الأولى بمبلغ (٨٢) مليون دينار.

**أخي الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس.**

**في مجال الضمان والتأمين الاجتماعي:**

ففي مجال التأمين الصحي بلغت نسبة التغطية السكانية (٢٣,١%) من جملة السكان بنسبة زيادة ٥,١% عن عام ٢٠٠٤م. كما تقدم الخدمات الصحية من خلال (٧٩٢) مؤسسة صحية. وتم تأهيل (٥٨) مركزاً صحياً في العام ٢٠٠٥م. وتم العمل بقومية البطاقة مما اتاح للمؤمن عليهم تلقي الخدمات الطبية في أي مكان داخل السودان.

كما قام الصندوق بتأهيل عشرين من كوادره الطبية في إدارة نظم مؤسسات التأمين الصحي

بالاشتراك مع جامعة ليفربول مما أدى إلى تطوير إدارة نظم مؤسسات التأمين الصحي وتم تقدم في مجال النظام الدوائي مما أدى إلى تقليل التكلفة التأمينية وجعلها في مصاف المعدل العالمي.

وكان لفضل الدراسات الاكتوارية والتأهيل دوراً في تعزيز تطور الخدمة وإشراك القطاع الخاص والقطاع الغير منظم في شراء الخدمة.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

**أما في مجال المعاشات والتأمين الاجتماعي:**

لقد تمت إعادة هيكلة الدولة في العام ٢٠٠١م ونتج عنها تكليف الوزارة بالإشراف على كل الأجهزة التي تعمل في نظام الرعاية والحماية والضمان الاجتماعي بهدف تأسيس وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وعكفت الوزارة مع الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارات والجهات ذات الصلة على إعداد استراتيجية تطويرية للنظم القائمة بهدف ترقية الخدمات المقدمة للمستفيدين وتحسين أحوالهم المعيشية وضبط وترشيد الصرف الإداري والتحقيق من قدرة

الأنظمة على الاستمرار في ظل ارتفاع تكلفة المنافع وتراخي سداد الاشتراكات مما أدى إلى تراكم الاشتراكات غير المسددة.

وفي ذلك استعانت الوزارة بدارين مرموقتين للدراسات الاكتوارية لدراسة الأوضاع المالية والإدارية والاستثمارية لصندوق المعاشات والتأمين الاجتماعي. وبناءً على معطيات هذه الدراسات وتوصياتها، جرى إعداد مشروع تطوير نظام الحماية الاجتماعية الذي اعتمده مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم (٦٠٥) نوفمبر ٢٠٠٢م. وكان من أبرز ملامح مرحلته الأولى إحداث تعديلات جوهرية في قوانين المعاشات والتأمينات القائمة بهدف إصلاحها وتطويرها لتواكب المعتمد في الأنظمة المشابهة في العالم.

وعليه تم تعديل وإجازة القوانين المنظمة لعمل الصندوقين في ٢٠٠٤م التي أحدثت جملة من التحولات الجذرية منها الارتفاع الملحوظ في المعاشات الجارية.

ولما كان العام ٢٠٠٥م هو عام السلام واستوعب الدستور الانتقالي بنود اتفاقية السلام، كان أن أدخل

نصاً في الدستور يؤدي إلى تحول كبير في إدارة وتمويل نظام المعاشات مما استدعى تكليف خبير اكواري عالمي لتقديم النصح والمشورة حول هذه التعديلات وأثرها وتم إعداد مذكرة نوقشت في اجتماع مشترك مع الأخ رئيس الجمهورية ونائبه وأربعة وزراء هم المالية والعدل والحكم المحلي والرعاية الاجتماعية وتقرر تشكيل لجنة لدراسة الأمر وعرضه على أجهزة اتخاذ القرار في متابعة تنفيذ اتفاقية السلام. وقد أعدت الأجهزة المختصة مذكرة ضافية حول مستقبل نظام الضمان الاجتماعي تحت الحكم الفدرالي.

أما أبرز مؤشرات أداء الصندوق القومي للمعاشات للعام المالي ٢٠٠٥م فيمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) بذلت جهود مكثفة لاستقرار صرف المعاشات الشهرية في مواعيدها وتحسين خدمات مراكز الصرف وزيادة انتشارها.

(٢) استكمال قواعد الضبط المالي والمؤسسي لأداء الصندوق حيث شهد عام ٢٠٠٥م الانتهاء من مراجعة حسابات الصندوق بواسطة ديوان

المراجع العام لعام ٢٠٠٤م بدون أية ملاحظات سالبة. كما انخفضت معدلات الصرف الإداري من ٤,٥% من إجمالي الاشتراكات المتحصلة فعلاً للعام ٢٠٠٤م إلى ٣,٧% منها في عام ٢٠٠٥م، مما يؤكد ضبط الصرف الإداري وترشيده الذي أصبح مقارباً الآن لمعدلات الصرف المعتمدة دولياً البالغة ٣,١%.

(٣) لتحسين أحوال المعاشيين الحالية تبنى الصندوق إجراء دراسة اكتوارية لزيادة المعاشات الشهرية بمعدلات متدرجة ومدروسة للخروج بالمعاشيين من حد الفقر وصولاً بهم إلى حد الكفاية خلال فترة زمنية قدرتها منظمة العمل الدولية بخمس سنوات بالإضافة إلى طلب مقترحات أخرى من خبير اكتواري من جنوب إفريقيا.

(٤) قطع الصندوق شوطاً كبيراً في بناء قاعدة بيانات العاملين بالحكومة الاتحادية والولايات والهيئات العامة وأسندت أمر متابعتها لمكاتبنا في جميع الولايات.

(٥) ارتفاع معدل سداد الولايات الشمالية (عدا ولاية الخرطوم) لاشتراكات المؤمن عليهم إلى ٦٣,٨% لعام ٢٠٠٥م قياساً على معدل ٣٧,٧% خلال العام ٢٠٠٤م وتجدر الإشارة إلى أن متأخرات الاشتراكات على الولايات تبلغ أكثر من ٣٤ مليار دينار حتى ٣١/١٢/٢٠٠٥م بخلاف مديونية الحكومة الاتحادية التي تبلغ ٤٣ مليار دينار.

(٦) استفاد ٤٣٢٥٦ معاشي وأبنائهم من برامج الدعم الاجتماعي المتنوع الذي يقدمه الصندوق للمعاشيين خصماً على عائدات الاستثمار وهو دعم لا يشمل نظام الاشتراكات. وقد أخذت الصناديق بهذا البرنامج منذ العام ٢٠٠٠م وبلغت تكلفة هذا البرنامج لعام ٢٠٠٥م ١١٦٥,٨ مليون دينار..

(٧) بدأ تأسيس الجهاز الموحد لاستثمار احتياطات الضمان الاجتماعي بانتقال السلطات والصلاحيات الاستثمارية للجهاز الموحد منذ يوليو ٢٠٠٥م. وتقرر أن تكتمل عملية الانتقال في يوليو



٢٠٠٦م. وتأتي أهمية الاستثمار لاحتياجات التغطية المستقبلية لنظام الضمان الاجتماعي بهدف حماية هذه الأموال من التآكل بفعل الزمن. ودفعها لقنوات الاقتصاد القومي مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وجاء ذلك بناءً على مقترحات وتوصيات الخبراء الاكثواريين بفصل العمل الاستثماري عن العمل التأميني لضمان التفرغ والتخصص. وقد حقق الصندوق عائداً على الاستثمار بلغ ٥,٢ مليار دينار وبمعدل ربحية عالية بلغت ٢٢,٥% خلال عام ٢٠٠٥م.

(٨) احتفال الصندوق في يناير ٢٠٠٥م بالعيد المؤي لتأسيس نظام المعاشات في السودان شاركت فيه وفود من "١٤" دولة إفريقية وعربية. ونظمت من خلال فعالياته ندوة دولية عن نظام الحماية الاجتماعية في ظل الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

الأخ الرئيس ..

الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .

وفي إطار التأمين الاجتماعي:

○ دعمت وزارة المالية رفع الحد الأدنى للمعاش بنسبة ١٠٠% (٩,٠٠٠) دينار وقد قوبل ذلك بالرضا التام والاستحسان من المعاشيين وأسرهم إلا أن توقف وزارة المالية عن التزامها منذ ديسمبر ٢٠٠٥م أدى لعدم انتظام رفع الحد الأدنى لهذا العام وتتواصل مساعينا مع وزارة المالية للإيفاء بهذا الالتزام الراتبى.

○ ولتحسين بيئة صرف المعاشات فقد تم تجهيز منافذ صرف ملحقه بمكاتب التأمين الاجتماعى ومجهزة بوسائل الراحة. وتم تسليم كل معاشى دفتر يحوى (١٢) إذن صرف لمدة عام. وكذلك تم تنفيذ مشروع منافذ صرف متحركة في أماكن تجمعات المعاشيين وتوصيل المعاش لصاحبه بالمنزل.

○ في إطار الضبط الإداري تم قفل الحسابات للعامين ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م باستصحاب ملاحظات المراجع

العام لعام ٢٠٠٢م وسلمت لهم وتستمر الجهود  
لقفل حسابات العام ٢٠٠٥م وسوف تسلم في يوليو  
من هذا العام.

○ تواصلت جهود الصندوق نحو تحسين الأداء  
وتجويده من خلال تدريب العاملين بمركز  
الصندوق حيث تم تدريب (٣٥١) من العاملين من  
خلال (٦٢) دورة تدريبية وكذلك تدريب عدد  
(٢١٠) من مناديب أصحاب العمل والنقابيين  
ليساهموا مع الصندوق في تنفيذ أحكام القانون.

○ بلغت مديونية صندوق التأمين الاجتماعي مبلغ  
سنة مليار دينار.

○ يهدف الصندوق للاستفادة من تنمية موارده في  
تحسين ظروف المعاشيين بابتكار السلة الاجتماعية  
وفي مظلتها يجد المعاشيون الدعم الاجتماعي  
المتمثل في المساهمة في العلاج وتوفير قوت العام  
وكفالة الطالبة وبطاقة التأمين الصحي وفرحة  
الصائم وفرحة العيد بجانب تمويل المشاريع  
الصغيرة.

الأخ الرئيس ..

الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .

أما في مجال الرعاية الاجتماعية:

١- عملت الوزارة على إنفاذ سياسات إدماج المعاقين في كافة الميادين بالتعاون مع الجهات المختصة خاصة في مجالات التعليم والحركة مثل استخدام لغة الإشارة في التلفزيون وتدريب لغات الإشارة للصم وتوحيد لغة الإشارة بإصدار القاموس الإشاري الموحد الوطني وتطبيق قواعد حركة المعاقين في الطرق والمنشآت الخدمية.

٢- وفي مجال رعاية كبار السن في المجتمع السوداني والتي لا تزيد نسبتهم عن (٣%) ووفقاً لموروثاتنا وقيمنا الدينية التي لا تسمح بعزل المسن وإيوائه في المؤسسات الإيوائية دائماً تعتمد في المقام الأول رعايته داخل الأسرة والاستفادة من إمكانياته وخبراته وإرثه الثقافي في توريث ثقافة المجتمع السوداني للأجيال القادمة وتمتين النسيج الاجتماعي.

٣- التوسع في مظلة كفالة الأيتام بإدخال نظام الكفالة الشعبية المجتمعية لليتيم.

٤- وفي إطار مساعدة ضحايا النزاعات والألغام تم إنشاء وتأهيل مراكز توفير الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية على المستوى المركزي والولايات حيث قدمت خدماتها لعدد (١٩,٩٣٨) معاق منهم (٦٠٣) عبر المراكز الولائية بجانب الاهتمام بالتأهيل والتدريب بتأسيس دبلوم السودان للأطراف الصناعية وسيتم تخريج أول دفعة في عام ٢٠٠٧م، كما تم تأهيل ثلاثة طلاب لنيل الدبلوم العالي الدولي من تنزانيا.

٥- وفي مجال توعية أهل السودان بمخاطر مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) نظمت الوزارة العديد من البرامج وورش العمل الخاصة بدعم قيم الفضيلة والعفة لمحاصرة انتشار المرض.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

**في مجال التواصل الخارجي والشراكة العالمية من أجل التنمية:**

غطت المشاركات مجالات (متابعة مؤتمرات السكان والمرأة والطفولة، أهداف الألفية، تعزيز علاقات جنوب جنوب، الضمان الاجتماعي، الإيدز،

الألغام، المعونة الفنية، التمويلات الصغيرة وغيرها من المجالات الاجتماعية.

وأفادت هذه المشاركات في إيصال صوت السودان في القضايا المطروحة وتبادل الخبرات والدفع بالعمل الاجتماعي قُدماً.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

**مجال الدراسات والبحوث والمعلومات:**

تم إصدار عدد (٢١) كتيباً تعريفياً ومطبوقاً خاصة بالسكان، مسيرة المرأة الوطنية، العمل الاجتماعي، ديوان الزكاة، صندوق المعاشات والتأمين الصحي ومحاربة البطالة. وطباعة اتفاقية السلام باللغتين العربية والإنجليزية والمساهمة في إعداد تقرير السودان بمتابعة أهداف الألفية التنموية لعام ٢٠٠٤م، وإجراء عدد من دراسات ومسوحات شملت المجالات الآتية: المسنين، تمكين المرأة، الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، العنف ضد المرأة، المرأة والسلام، أوضاع الشباب.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

**في مجال بناء القدرات والتأهيل المجتمعي :**

تم تدريب إعداد مقدره من الكوادر برئاسة  
الوزارة ووحداتها.. كما شمل التأهيل المجتمعي (١٥)  
مجالات أهمها: قضايا السكان والطفولة، تمكين المرأة  
وإدماج النوع، تدريب الخريجين، محاربة العادات  
الضارة والظواهر السالبة، لغة الإشارة، الفئات  
الخاصة والإرشاد الاجتماعي.

**الأخ الرئيس ..**

**الأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل أعضاء المجلس .**

ما تقدم يعكس مسيرة إنجازاتنا خلال الفترة  
السابقة والآن نستعرض ملامح خططنا للعام ٢٠٠٦م  
والتي تأتي مستوحاة المستجدات الخاصة بترتيبات  
الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام وما ترتب عليها من  
نقلات اجتماعية تمكن من بلوغ الغايات والمقاصد  
الوطنية في ظل انطلاقة برامج حكومة الوحدة الوطنية  
وتشير أهدافها العامة إلى:

١. حشد إرادة الأمة وتحريك المجتمع لإنفاذ الأهداف الاجتماعية من خلال صياغة السياسات والحوافز المجتمعية ونشر وتبادل المعلومات والمعارف.
٢. ترسيخ القيم الفاضلة ومناهضة العادات الضارة .. والأمراض المعاصرة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في المجتمع والتصدي للجريمة والانحراف ورتق النسيج الاجتماعي.
٣. تعبئة الموارد المالية والبشرية وتعزيز القدرات المجتمعية لتحقيق الرعاية والحماية والتنمية الاجتماعية والنهوض بالأسرة والمرأة والطفل وتطوير بؤر الفقر.
٤. ترقية مؤسسة الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي، وتوسيع مظلة التامين الاجتماعي والصحي بزيادة التغطية السكانية، وتحسين الحدود الدنيا للمعاش.
٥. التواصل الخارجي أخذاً وعطاءً، ومساهمة في إعداد إطار اجتماعي عالمي يحترم ثقافة الشعوب وحققها في التنمية.



## ٨. الوسائل:

لإنفاذ هذه الخطة تتدخل الوزارة بالآتي:

- السياسات.
- الحوار الاجتماعي.
- المعلومات والبحوث.
- رفع القدرات والتأهيل المجتمعي.
- البرامج والمشروعات الرائدة.
- التشريعات الاجتماعية.
- التنسيق والمتابعة والتقييم.

وقد اشتملت الخطة على عدة محاور هي:

### محور التنمية الاجتماعية:

أ/ تعزيز الصيرفة الاجتماعية وتمكينها من تقديم الائتمان وزيادة رأس مال المصرف بما يمكن من تحقيق الأهداف.

ب/ إعداد الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر بمشاركة الجهات ذات الصلة.

ج/ تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية وتنمية المناطق الريفية.

د/ رعاية برنامج الأطفال الموهوبين واليا فعين وتنفيذ  
السياسة القومية لتمكين المرأة.  
هـ/ تمكين القادرين علي الكسب من المستهدفين  
بتتمية مهارتهم وتيسير فرص وصولهم الي الائتمان  
والأسواق.

### محور الحماية والضمان الاجتماعي:

أ/ التوسع في الوعاء الكلي للزكاة لتصل التغطية  
لـ ٣٥% من السكان ورفع نسبة الصرف علي  
الفقراء والمساكين الي ٦٥% من الصرف الكلي.  
ب/ التوسع في مظلة التأمين الاجتماعي لتصل نسبة  
٣% من السكان في التأمين الحر.  
ج/ رفع مظلة التأمين الصحي لتصل نسبة ٢٨%  
من السكان مع تطوير المؤسسات وبناء القدرات.

### محور الرعاية الاجتماعية:

أ/ التوسع في رعاية وكفالة الطلاب.  
ب/ التدخل بالسياسات لرعاية وإدماج المعاقين  
والمتأثرين بالألغام والحرب.  
ج/ العمل علي زيادة الكفالة الرسمية والشعبية  
للأيتام.

د/ توفير الغذاء للفقراء المعدمين من المخزون الاستراتيجي والتوسع في برامج التأمين الصحي لهم.

هـ/ التوسع في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية للمعاشيين.

محور تطوير المؤسسات وبناء القدرات وتطوير آليات التنسيق والمتابعة:

تعزيز وتطوير قدرات مؤسسات العمل الاجتماعي القائمة، وإنشاء مؤسسات جديدة للتصدي للمهام الاجتماعية كالتأهيل المجتمعي وحقوق وتممية المرأة والطفل وقضايا السلام على النحو التالي:

- ١- مركز تنسيق مشروعات ودراسات الفقر.
- ٢- مركز ثقافة تنمية المجتمع.
- ٣- مركز المرأة للسلام والتنمية.
- ٤- المركز الاستراتيجي للتأهيل المجتمعي.
- ٥- مركز المرأة لحقوق الإنسان.

محور متابعة أهداف الألفية:

• بما أن أهداف الألفية هي أهداف تنمية اجتماعية ستسعى الوزارة لمتابعتها مع الجهات ذات

الاختصاص تحقيقاً للغايات والمقاصد الاجتماعية  
التالية:

- ١- القضاء على الفقر والجوع الشديدين.
- ٢- نشر التعليم الأساسي وضمان مجانيته وجودته.
- ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ٤- خفض نسبة وفيات الأطفال.
- ٥- تحسين الصحة الإنجابية وخفض وفيات الأمهات.
- ٦- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية الاجتماعية.

### محور التواصل الخارجي:

المشاركة الفاعلة في المنابر الدولية والإقليمية ومتابعة إنفاذ الاتفاقيات مع الأخذ في الاعتبار الموروث الإنساني المشترك وإذكاء قيم حضارتنا في هذا المجال.

### محور الإعلام الاجتماعي والتوعية المجتمعية:

تأسيس آليات فاعلة للإعلام الاجتماعي بتناول قضايا المرأة والأسرة والطفولة ومحاربة العادات

الضارة، وتوعية أفراد المجتمع لتحقيق غايات الأمة في التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام، والعمل على التبصير بالظواهر السالبة للحد منها وتحقيق أهدافها الألفية.

## الأخوة الكرام ..

هذا كتابنا نضعه بصدق وشفافية بين أيديكم يحوي كسبنا الذي لم نألو جهداً فيه ونصدقكم القول ان الطريق لم يكن سهلاً ومنبسطاً ولم يبق لنا غير ان نؤكد سعادتنا بسماع ملاحظاتكم عليه واستعدادنا التام لإنفاذ توجيهات مجلسكم الموقر حوله.

نسال الله التوفيق لنا ولكم وما توفيقى إلا بالله.

والسلام على من اتبع الهدى  
والسلام على من اتبع الهدى  
والسلام على من اتبع الهدى